

عدم الوجوب يجوز ان يشبهه شيء بامر من ويستعمل لفظ احد مما فيه
 ونسبت له شيء من لوازم الاخر فقد اجتمعت المصرفة والمكناية مثله
 قوله تعالى فاذا قلنا الله لباس الجوع والخوف يستفاد من هذا البيان انه
 اختلف في جواز ذكر المشبه بغير لفظه ولم نعت عليه بل قال الشاعر
 المحقق في شرح التلويح والله يلوح من كلام القوم في الآية ان في لباس
الجوع استعاره احد بجملتها من جهة والاخرى مكينة فانها معنى الانسنة
 عند الجوع والخوف من اثر الضر من حيث الاشتغال باللباس فاستعير
 له اسماء ومن حيث الكرهة بالطعم المذبح فيكون استعارة
 مصرفة نظر الى الاول ومكينة الى الثاني فيكون الازافة تحميلاً
 وتحقيق ذلك الاستعارة بالكناية ان كانت تشبيهاً مضمراً
 في النفس فلا مانع من كونه المشبه في التشبيه المذكور مجازاً او
 ان كان المشبه به المرموز اليه المستعان للمشبه فلا
 مانع ايضا في ذلك عن ذكر المشبه مجازاً وان كان لفظ المشبه المستعان
 للمشبه به مما هو مذهب السكاكيني فحتمه تدور على محنة
الاستعارة المستعير فان صحت صحواً والا فلا فقد الثالث

وتحقيق وينه الاستعارة بالكناية وما يذكر زيادة عليها من ملابجات
 المشبه به في مخوفات محالب المنية نثبت بقلان فان المحالب فيه
 قرينة الاستعارة هو جمع محلب بكسر الليم وفتح اللام اما بمعنى ظفر كل سبع
 طائر كان ماشياً او ملاح هو يصيد من الطير والظفر مما لا يصيد ونسبت
 كفتح بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه تمسك بالقرينة الاولى
ذهب السلف سوسو صاحب الكشاف الى ان الامر المتكاتب
للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه تحقيق وانما المجاز
في الاشباه يعبر البيان الترشيح والتخييل وليس كلام السلف
فيما رأينا الا في التخييل وايضا لا يصح على عمومه قوله ويستعمله
استعارة تحييلية فيجب تحصيل الامر بما لا يتم الاستعارة
الابه وتسميته استعارة لانه استعير ذلك الاشباه من
المشبه به المشبه وتخييلية لانه خيل ثبوت المشبه
ادعاء اتحاده على المشبه به وقوله وانما المجاز في الاشباه بمعنى
ما المجاز الا في الاشباه اي في اشباه تلك الخاصة للمشبه وقع
من السلف بيان ان يستعمل هذا المجاز في هذه الاشباه وجبه